

Distr.: General
17 January 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه الورقة المفاهيمية لإحاطة مجلس الأمن التي ستُعقد حول
موضوع "الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم"، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زيد رعد زيد الحسين
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة
مذكرة مفاهيمية

الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ومنذ ما يقرب من ٧٠ عاما مضت، أنشئت الأمم المتحدة أساسا لغرض الحيلولة دون نشوب حرب "عالمية" أخرى^(١). غير أنهما في واقع الأمر تصدرت أيضا مسيرة البشرية نحو "... إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"^(٢)، و "الحرب"، في هذا السياق، تشير إلى الحرب بوجه عام، بما في ذلك الحروب الأهلية التي كثيرا ما قد تبدو داخلية تماما من حيث تكوينها ولكنها تكون دوما ذات أسباب، أو عواقب، عابرة للحدود ويمكن كذلك أن تؤثر في السلام والأمن الدوليين.

وعلى امتداد الأعوام التسعة والستين الماضية، أناط مجلس الأمن بأفراد الأمم المتحدة مهام تتراوح بين مراقبة الهدنات والفصل بين الأطراف المتحاربة وبين المشاركة المؤسسية الأعمق، كمساعدة الدول الخارجة من نزاعات في صياغة دساتيرها الجديدة، أو تدريب فئات من الأفراد يمتد نطاقها من الشرطة إلى مراقبي الحركة الجوية. وهذا معروف تماما. ومع ذلك، فإن معظم الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين كانت إنجازات مادية بصفة رئيسية، كالفصل بين الأطراف المتحاربة؛ والقيام بالوساطة فيما بينها؛ وتدريب أفراد الشرطة؛ والمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية التي دُمّرت، وما إلى ذلك من المنجزات.

على أن الأمر الذي لم تستطع الأمم المتحدة أن تفهمه جيدا هو كيفية المساعدة على تحقيق مصالحة أعمق فيما بين المقاتلين السابقين والأقوام الذين ينتمون إليهم، استنادا إلى طروحات مشتركة أو متفق عليها، وإلى ذاكرة مشتركة، لماضٍ عصيب. وهذا يتعلق على وجه الخصوص بالتزايدات الطائفية، أو الإثنية، وكذلك بالحروب التي تندلع بدافع النعرات القومية أو الإيديولوجيات المتطرفة. ومع أن الأمم المتحدة ساعدت في بعض الأحيان، في إنشاء لجان هامة لتقصي الحقائق، فإن تركيزها ما زال بوجه عام يتجه نحو المشاريع سريعة الأثر والمشاريع التجريبية والتنمية الاقتصادية المبكرة والسريعة، اعتقادا

(١) "... التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ..."، ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الأولى من الديباجة.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، الفقرة الأولى من الديباجة.

منها بأن المصالحة ستتحقق من تلقاء نفسها بشكل ما. وقد تتحقق المصالحة أو قد لا تتحقق. وحتى لو تحققت المصالحة، فإنها، بدون وجود تحليل دقيق أعمق، قد تظل مصالحة سطحية معرضة لعبث أي فرد مضلل لديه ما يلزم من الجاذبية ومهارات القيادة والقدرة على استغلال مظالم تاريخية طال أمدها ليحقق مآرب سياسية على نحو يبعث من جديد مشاعر الكراهية التاريخية وي طرح بذلك تحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين.

والقصد من المناقشة المواضيعية المقترحة من الأردن، بصفته رئيس مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، هو تمكين المجلس من استخلاص العبر من فهم الحرب وتحديد ما هو ضروري لتحقيق السلام الدائم. وتؤمن الرئاسة الأردنية للمجلس بوجود قيمة في "إجراء تحليل عكسي" للحرب للتوصل إلى استنتاجات بشأن أسبأها الرئيسية: اختلاف الطرح التاريخي الذي يؤلب قوما ضد قوم آخرين، ويغذي في بعض الأحيان الإيديولوجيات الشوفينية المشربة أصلا بالاعتقاد بالتعرض للتجنح وللظلم، والتي يؤمن بها على وجه الخصوص أولئك الذين يكيلون الأذية وألوان العنف للآخرين. أو لم يتلاعب الحزب النازي في ألمانيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين بالطروحات التاريخية لخدمة إيديولوجيته المفعمة بالكراهية؟ أو لم يستغل أفراد آخرون كثيرون وجماعات أخرى كثيرة، في أماكن أخرى من العالم، الطرح التاريخي "غير المحسوم" استغلالا مماثلا تحقيقا لغايات سياسية، مما أدى إلى زيادة حدة خطر مواجهة مسلحة محتملة؟ لذا، فإنه بالرغم من سهولة تحديد الاعتبارات النفسية التي كثيرا ما تغذي العديد من نزاعاتنا، فإن معالجتها ظلت تبدو كأنها عسيرة المنال وأن مجآبتها أمر بالغ الخطورة. واعتقدنا ذلك إنما سينكأ جراحا لم تندمل بعد.

وفي السنوات الأخيرة، تعاظم الاهتمام الدولي بمسألة إدراك مدى أهمية المساءلة الجنائية الفردية في ما يتعلق بأشد الجرائم جسامة. فإلى جانب الحاجة الماسة إلى العدالة، ثمة اعتراف واسع بأن "فقدان الذاكرة القسري"، أي الأسلوب التقليدي في التعامل مع المصالحة، يحمل بين طياته مخاطر جسيمة أيضا. وقد أصبح من المعترف به حاليا أن الحقيقة يجب أن تأخذ مكانها الصحيح، لا في المحاكم القضائية فحسب، بل أيضا في تسوية النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإن الحقيقة لا يمكن أن تنبأ مكانها إلا إذا حسمتها الأطراف المتناحرة سابقا وفهمتها واتفقت عليها على الوجه الصحيح.

وثمة مسألة محورية ندعو الوفود إلى النظر فيها أثناء المناقشة، وهي: ما هي المخاطر التي ينطوي عليها البديل؟ أي، إذا نحن ظللنا نضع "الذاكرة" للترتيبات السياسية، وإصلاح القطاع الأمني، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي المبكر، وما إلى ذلك، ولم نعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أعلى من الأهمية، ألا نخاطر، بذلك، مثلا، بالإبقاء على أوضاع

لا نجني منها سوى سلام خادع وضحل، أو حالة من عدم القتال متكررة بلبوس السلام، بدلا من إحلال سلام قابل للاستدامة وقائم على أسس مكيئة؟

والوفود مدعوة أيضا إلى التفكير في المواضيع التي توجد فيها أمثلة إيجابية للمصالحة المجدية المستندة إلى فهم تاريخي مشترك يساعد على ترسيخ السلام الدائم. فما هي العبر التي يمكن استخلاصها من هذه الأمثلة، وما هي سبل استثمار تلك العبر في وضع نماذج لأفضل ممارسة يمكن تطبيقها في حالات ما بعد النزاع الحالية والمستقبلية؟

ما الذي يمكن أو يجب أن يفعله مجلس الأمن على وجه التحديد؟ إن رئاسة المجلس الأردنية تطلب إلى الوفود النظر في ما يلي: إذا كان من الشروط المسبقة لأي طرح مشترك توافر وثائق الدولة، فهل بإمكان المجلس أن ينظر في تكليف فريق استشاري تاريخي صغير من الأمم المتحدة - عندما يجبو دوي المدافع - بمساعدة السلطات التي تسعى إلى استعادة تلك الوثائق أو حمايتها على وجه السرعة؟ وينبغي ألا تنتهي مهمة ذلك الفريق عند هذا الحد. ألا يمكن أيضا للفريق أن يساعد في العمل المبكر اللازم لإنشاء أرشيف وطني "عامل" (وهذا أرشيف لا وجود له في البلدان المتضررة من النزاعات جميعها تقريبا)؟ أو ألا يمكن للفريق أن يساعد في الإنشاء المبكر للجنة تاريخية وطنية في حالة ما إذا كان النزاع ذا طابع داخلي إلى حد كبير أو للجنة تاريخية دولية، إذا كان النزاع ذا طابع دولي؟

وهذه المسائل حساسة جميعها. بل، في حقيقة الأمر، كان هناك نزوع، بسبب حساسيتها هذه، إلى تجنبها بدلا من معالجتها بروح من المسؤولية.

وخلاصة القول، ترى الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن أن المجلس يجب أن يفكر بشكل مختلف وأن يتوصل إلى أفضل سبيل لتسخير تلك الترتيبات المتسمة بطابع مادي شديد والرامية إلى إنهاء القتال الفعلي من أجل إحلال سلام حقيقي ولا رجعة فيه، يعزز فهم تاريخي مشترك للنزاع السابق.

ولذا، تعترم الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن دعوة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن أهمية استخلاص العبر من التاريخ بوجه عام، وكيف أن الفهم المشترك للماضي يؤدي بدوره إلى توطيد السلام والأمن الدوليين، وهو التحدي الذي يمثل المسؤولية الأولى لمجلس الأمن.